

المحور: النظام التربوي في الجزائر **الموضوع: النظام التربوي و تطوره في الجزائر**

من إعداد: العيد صالح
مؤ طر: مدير إكمالية فرانتز فانون
- قسنطينة

- توطئة.
- تعريف النظام التربوي
- نبذة تاريخية (ذكر المراحل التربوية)
- موقع النظام التربوي الجزائري في النظام التربوي العالمي
- تطوره الكلي العددي و الهيكلي

- توطئة: أمام التطور المتسارع الذي لم يسبقه مثيل في شتى الميادين غدا من الضروري أن يتصدى النظام التربوي لهذه المستجدات ليواكبها بل يسبقها لأن الخبراء أثبتوا بأن التربية ينبغي أن تسبق التنمية لأنها تكون لها الإطارات التي تتكفل بالتنمية بل و تخطط لها و لذا كان الاهتمام بالنظام التربوي من طرف الدول المتقدمة حاسما و فعالا من أجل تحسين مردودها و وضعها في خدمة التنمية فكانت البحوث و الدراسات التي أنكبت على توضيح المقصود بالنظام و المنظمة و **المنظمة** و عملت تلك الدراسات بعد وضع معالم النظام و المنظومة إلى رسم الخطوات التي ينبغي أن تنتهج و الشروط التي ينبغي أن تنهيا للنظام و كذا الإمكانيات المختلفة لبلوغ أهدافه. فالمقصود بالنظام أو المنظومة هو تلك الوحدة الفنية لأنها تظم آلات و عددا و أدوات و طرقا و وسائل لإنجاز الأعمال و هي أيضا اجتماعية لأنها تظم جماعات من الناس يستخدمون هذه الطرق و الوسائل و يستغلون **تلك الآلات و العدد و الأدوات**.

ويبين: كاست وروزنزيك خمسة جوانب أو أنظمة فرعية يمكن دراسة المنظمة من خلالها و هذه الأنظمة الفرعية متفاعلة متداخلة بحيث تؤثر في بعضها و تؤثر في مجموعها - أي- في المجتمع الكبير و تتأثر به و هذه الأنظمة هي:

- الأهداف و القيم: و هي تتميز بالتنوع و التغير و تستمد ذلك من ماضي الأمة و حاضرها.
- الجانب الفني: المتمثل في التكنولوجيا التي تستخدمها المنظمة و هي نوعان

- 1- الهيكل أو الأجهزة
- 2- المحتوى أو البرنامج

- الجانب الإنساني: و المتمثل في سلوك الأفراد العاملين بالمنظمة و تفاعلهم.
- الهيكل التنظيمي: و هو البناء أو الشكل الذي تتخذه المنظمة (المنظومة)
- الجانب الإداري: و هو المتمثل في الوظائف التي تمارسها الإدارة من وضع الأهداف و التخطيط إلى التنظيم و **القيادة** و التوجيه و الرقابة و المتابعة..

و يضيف = فرنش = جانبيين أو فرعين آخرين:

- موارد المنظمة: و هو في الحقيقة تفصيل للجانب الفني.
- العمليات التشغيلية المتخصصة: و هي حقيقة الأمر تفصيل للجانب الإنساني و الإداري.

- تعريف النظام: هو حاصل الإجراء المستقلة في نشاطاتها و المتفاعلة فيما بينها في نفس الوقت لتحقيق أهداف مرسومة سلفا.

و على ضوء هذا التعريف العلمي للنظام يمكن تعريف النظام التربوي الجزائري بأنه:

تلك المكونات الأساسية و المتفاعلة وفقا للمرجعية المبنية في مختلف دساتير الجزائر و خاصة دستور نوفمبر 1996 و للتوجيهات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر في ظل التعددية و الانفتاح الاقتصادي و المحافظة على هوية الشعب الجزائري و أصالته و قيمه و التي تهدف إلى تكوين الفرد الجزائري المتشبع و المعترف بثقافته و المتفتح على عصره.

كما يمكن القول - تقريبا للمعني- بأنه: مجموعة الهياكل و الوسائل البشرية و المادية التي أوكل إليها المجتمع تربية النشئ. و تتمثل في: المدرسة - المعلمين.

المناهج] بأهدافها بدءا من الغايات إلى الأهداف الإجرائية] و المحتويات و التنظيم (عملينا التعليم و التعلم) و تدابير التقويم و تكوين المعلمين و الوسائل المختلفة المرصودة للعملية التربوية..و لإدراك مفهوم النظام فإنني مضطر إلى تلخيص أهم خصائص النظام:

- (1)- يتكون النظام من أجزاء متفاعلة فيما بينها لتحقيق الغايات المحددة للنظام. فمثلا المنهاج المدرسي عنصر من النظام و التلميذ عنصر أيضا فإن تم بينهما التفاعل الإيجابي فستكون النتائج جيدة و إذا حصل بينهما تنافر كان العكس.
- (2)- للنظام أهداف محددة مسبقا و يكون بينها تشكل مدروس و ليس عشوائيا لبلوغ تلك الأهداف فالنظام يؤدي وظيفة معينة فالنظام له أهداف دائما يسعى لتحقيقها.
- (3)- و النظام له هويته و مميزاته التي ينفرد بها تجعله مختلفا عن غيره فهو ليس مجموعة من الأشياء بل مجموعة من المتغيرات لهذا هدف بينها علاقات ذات مغزى.
- (4)- لكل نظام سلطات مختلفة و أيضا مسؤوليات مختلفة و بل و صراعات لتحقيق الأهداف.
- (5)- لكل نظام تركيب هرمي يربط عناصر النظام ببعضها البعض و يربطها بالبيئة و المحيط و ترتبط النظم الفرعية بالبيئة المحيطة كما تتحول بعض المخرجات إلى مدخل للتنظيم.
- (6)- لكل نظام بيئته التي تؤثر عليه و تحده و تتفاعل معه كما توجد بعض المعوقات البيئية التي تؤثر على سلوك النظام و التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة أي نظام.

- نبذة تاريخية عن النظام التربوي في الجزائر:

لقد وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الاجتماعي و تحدياته من أمية و جهل و فقر و مرض و غيرها. و أمام منظومة تربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات و المبادئ و المضامين و كان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية بلورة طموحات الشعب الجزائري في التنمية و إبراز مكونات هويته و بعده الثقافي الوطني و تجسيد حقه في التربية و التعليم و هكذا وضعت المنظومة التربوية في اعتبارها منذ الاستقلال: - البعد الوطني- البعد الديمقراطي- البعد العصري. و هي الاختيارات الأساسية التي سترسم على أساسها الصورة النموذجية للشخصية الجزائرية المتحررة. و على الرغم من تنصيب لجنة لإصلاح التعليم و وضع خطة تعليمية في 15/09/1962 و تم نشر تقريرها في نهاية سنة 1964 فإن ما حدث من تغيرات على المستوى **البيئي** لم يكن ذا أهمية و شهدت السنوات الأولى من الاستقلال جملة من الإجراءات.. و في نهاية الستينات شهدت تنصيب لجنة وطنية ثانية لإصلاح المنظومة التربوية.. و قد عرفت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 إعداد ملفات مشاريع كمشروع 1973 المتزامن و نهاية الرباعي الأول و بداية المخطط الرباعي الثاني و مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي عدلت و ظهرت في شكل **أمريّة** 16 أبريل 1976 و هي الأمرية المتعلقة بتنظيم التربية و التعليم و التكوين و التي نصت على إنشاء المدرسة الأساسية و تنظيم التعليم التحضيري و توحيد التعليم و إجباريته و إعادة هيكلة التعليم الثانوي و ظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص.

و ظهرت **صفويات** جديدة للانتقال و التوجيه و إعادة النظر في شعب التعليم الثانوي و التقني و تحديث برنامج المعاهد التكنولوجية و إدراك اللغة الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي على سبيل الاختيار و كذا تخفيف البرامج التعليمية.

- مكانة النظام التربوي الجزائري في النظام العالمي:

كان النظام التربوي الجزائري منذ أن أرسى مبادئه و غايته في الأمر 76/35 المؤرخ في 16/04/1976 - رائدا و ذا موقع متقدم ضمن المنظومات التربوية العالمية حيث بادر بالأخذ بالتوصيات التي نشرها خبراء المنظمة العالمية للثقافة و التربية و الفنون " اليونسكو " فكانت منظومتنا سباقة إلى تبني نظام التعليم الأساسي و اجباريته لمدة 9 سنوات و ديمقراطية و توحيدة كما أخذت بفكرة " الثقافة المستديمة" و بتوجيه ذوي القدرات الخاصة إلى مدارس التكوين المتخصصة وضمن أن يكون خريج المدرسة الأساسية حائزة على قدر من المعارف تمكنه من مواصلة التعليم بنفسه إذا لم يحظ بمواصلة التعليم النظامي .. كما أن النظام التربوي

الجزائري كان من ضمن أولويات الدولة في مخططاتها الوطنية حيث حظي بمخصصات مالية معتبرة/ميزانية ضخمة- و كان لميدان تكوين إطارات التربية و رسكلتهم الاهتمام الأوفر و قد كان يبدو التفسير واضحا لاختبارات المنظمة التربوية الجزائرية- التي أشرنا إلى بوضها سابقا- و التي تحددت على أنها جهاز وطني أصيل ديمقراطي و ثوري-آنذاك- باتجاهات هكونه عصريا و عمليا في مضامينه و طرائقه. فهذه هي المحاور المذهبية التي ينظم على أساسها و هي المنهل الذي يستمد منه شرعيته و يستقي برامج نشاطه. إن وطنية المنظمة التربوية تفرض عليها منح التربية باللغة العربية كما تفرض عليها نشر القيم الروحية و الثقافية الأصلية لتساهم بدورها في أحياء تراث عريق غني بمظاهر التقدم و بتوقف تكييفها مع مقتضيات الجماعة.. و جاءت المنظمة التربوية بفكرة تكافؤ الفرص و تمكين كل واحد من ممارسة حصة من العلم و الثقافة و هذه من أهم مبادئ اليونسكو التي أوصت بها. كما هدفت بالموازنة مع التربية المدرسية إلى وضع جهاز عملي يسعى إلى محو الأمية عند الكبار مع تعميم التعليم الأساسي لتمكين كل فرد من تنمية قدراته الذهنية و العاطفية و البدنية و لتمكين الجماعة من استيعاب مكاسب الحضارة التكنولوجية و تحقيق تحررها و تقدمها و ارتقاءها.

- تطور النظام التربوي الجزائري الكلي العددي و الهيكلي:

إن أربعين سنة من التاريخ فترة قصيرة جدا في حياة أمة و هي فترة زمنية أقصر من أن تمكن من إقامة منظومة تربوية وطنية. لقد خرجت البلاد غداة الاستقلال منهكة القوى من حرب التحرير **فعلوة** على اقتصاد متخلف منحة كلية نحو الخارج و على مجتمع مفكك الأواصر منكور الثقافة، ورثت الجزائر في المجال التربوي وضعا مذبذبا للغاية. إن قضية التربية ظلت الشغل الشاغل للشعب الجزائري عبر تاريخه و هو تابع من تعلقه الشديد بثرائه الثقافي و الحضاري و هادف في نفس الوقت إلى تمكين المواطن من الاندماج الواعي و الفعال في عصره و المساهمة الإيجابية في صياغة و إثراء الحضارة الإنسانية. و قد ظلت هذه الاهتمامات تحتل الصدارة في مطالب الحركة الوطنية الجزائرية طيلة الليل الاستعماري، و أحسن دليل على ذلك هي موائيق الثورة منذ فاتح نوفمبر 1954 التي تقر بأن التربية هي حجر الزاوية في كل بناء. إن المستعمر بشهادة أهله وجد التعليم في الجزائر منشزا و راقيا و منظومة تربوية قائمة بشبكة واسعة من المدارس، عكس ما كان يروج له من أنه لم يد أثرا للثقافة في البلاد. إن التدمير الشامل للمنشآت و محاولات طمس مقدمات الشخصية الوطنية و **نسخ** تاريخه و تراثها قابلها الشعب بمزيد من التعلق بها و المحافظة عليها فبقيت الكاتيب قائمة و فتحت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عددا كبيرا من المدارس كما تصدت المؤسسات الثقافية و الدينية من زوايا و معاهد و غيرها لكل أشكال القضاء على التراث الوطني. لقد حرر الاستقلال طموح الجزائريين في حياة كريمة، و قد كان الحق في التعليم أول مظهر من مظاهر الحرية المكتسبة.

فعرف التمدد منذ السنوات الأولى من الاستقلال تطورا هائلا يعكس حال المنظمة التربوية اليوم. و للعبارة انتقل عدد التلاميذ من 808000 تلميذ في 1962 إلى 7163000 اليوم في كل أطوار التعليم كما ارتفع عدد المعلمين و الأساتذة من 23600 في 1962 إلى 319800 اليوم، أما المؤسسات التربوية كان عددها 223

مدرسة ابتدائية و 34 ثانوية و 49 متقنة في 1962 فعددها اليوم 15780 مدرسة ابتدائية و 3020 إكمالية و 1120 ثانوية و 288 متقنة و قد زادت هذه الأعداد لأن هذه **الإبصاءات** تقف عند 1998. و ختاماً لهذه اللوحة فإنه يمكننا أن نقول أن البلاد ما فتت تعمل خلال عشرات لإقامة مدرسة جزائرية بإطاراتها و مناهجها و كتبها المدرسية و سنداتنا التعليمية.

- التطور الهيكلي و البرامج:

مر تطور الهياكل التربوية و البرامج التعليمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بأربع مراحل أساسية حددتها الأحداث الكبرى الجوهرية التي لازمت النظام التربوي في الجزائر:

(1)- المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1970

بقي النظام التربوي في هذه المرحلة شديد الصلة من حيث التنظيم و التسيير بذلك الذي كان سائداً قبل الاستقلال الوطني، و مع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية تطبقاً لاختبارات التعريب و الديمقراطية و التوجه العلمي و التقني و ذلك وفقاً للنصوص الأساسية للأمة ببيان أول نوفمبر 1954 و المواثيق التي جاءت بعده.

و كان التعليم في هذه المرحلة من حيث الهيكلة منقسماً إلى 3 مستويات كل مستوى يستقل عن الآخر و هي:

- التعليم الابتدائي:

و يشمل 6 سنوات من التعليم تتوج بامتحان السنة السادسة الذي يتيح الانتقال إلى الثانوية أو المتوسطة و يوجه التلاميذ غير المقبولين إلى السنة السابقة من أجل اجتياز شهادة الدراسة الابتدائية (CEP) التي تنهي مرحلة التمدرس الإلزامي حينذاك (14 سنة) و كان الحجم الساعي 30 ساعة أسبوعياً تخصص 6 منها للنشاط الثقافي و الرياضي.

- التعليم المتوسط:

التعليم العام: يدوم أربعة سنوات و يؤدي إما في متوسطات التعليم العام أو في الثانويات (أي الطور الأول من التعليم الثانوي آنذاك) و تنتهي الدروس باجتياز شهادة أهلية الدراسة من الطور الأول و قد عوضت بشهادة التعليم العام.

- التعليم التقني:

يدوم 3 سنوات و يؤدي في متوسطات التعليم الفلاحي و تنتهي بشهادة الكفاءة الفلاحية.

- التعليم الثانوي العام:

يدوم 3 سنوات و يحضر لمختلف شعب البكالوريا التي تتيح الدخول إلى الجامعة فثانويات التعليم العام تحضر التلاميذ لاجتياز البكالوريا شعب: رياضيات - علوم تجريبية - و فلسفة . أما ثانويات التعليم التقني فتحضر التلاميذ لاجتياز بكالوريا شعب: تقني رياضيات - تقني اقتصادي.

- التعليم الصناعي التجاري:

هو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية و الأهلية في الدراسات التجارية تدوم 5 سنوات و قد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة الأولى بتنصيب الشعب التقنية- الصناعية- و التقنية المحاسبية التي تتوجها شهادة بكالوريا تقني.

- التعليم التقني:

يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال 3 سنوات من التخصص بعد التحصيل على شهادة الكفاءة المهنية.

البرامج: ركز نشاط البرامج في هذه المرحلة على تعميم استعمال اللغة العربية و على تعريب المواد، و إضافة إلى

محاولة المراجعة التي مست المواقيت في كل طور و قد تم فيما بعد تعريب المواد ذات البعد الثقافي و الإيديولوجي

(التاريخ- التربية المدنية و الأخلاقية و الدينية و الفلسفة - الجغرافيا)

و بظهور الأفواج المعرية إلى جانب الأفواج المزدوجة فقد تميزت هذه المرحلة أساساً باستيراد مؤلفات مدرسية من

مختلف البلدان لمواجهة الغياب الكلي للوسائل التعليمية الوطنية و قد صدرت في هذه المرحلة عدة وثائق حورت

بالبرنامج و المواقيت و احتوت على تعليمات قصد تحسين وضعية المناهج و المواقيت و الوسائل التعليمية.

و ليد أن يكون مفهوما بأن هذه المرحلة تغليت فيها الاشتغالات المتعلقة بتعميم التمدرس على الانشغالات ذات الصلة بالشؤون التربوية بحيث قلما وقع تطبيق التقنيات الخاصة بإنجاز البرامج و المخططات الدراسية و منه فإنع إنجاز و اختيار و تقويم البرامج و الأدوات التعليمية لم يقع تطويرها بالقدر الكافي في هذه المرحلة.

المرحلة الثانية: 1970-1980

تميزت هذه المرحلة بإنجاز الأعمال التحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية في إطار مخططات التنمية و قد تم تسطير هذا الإصلاح بصفته جامعا لثلاثة **برامج** قطاعية متكاملة تلك البرامج الهادفة إلى دقة إحداث تغيير في كل الميادين، أي في المجال الهيكلية. في مجال مضامين في مجال الطرق و في هيكلية المنظومة ككل. و بالتوازي مع العمليات التحضيرية للإصلاح- الذي كان يهدف إلى: تجديد المضامين و الطرق التعليمية - التعميم **التربوي** للتعلم التقني المتعدد التقنيات - تحديث طرق التوجيه - جعل و سائل التعليم و المضامين التعليمية منسجمة مع انشغالات المحيط - فقد شهد القطاع طيلة هذه المرحلة عددا من القرارات التي مست هيكلية المنظومة في كل أطوار التعليم و كذا الجوانب التربوية كما مست القطاعات المرتبطة بالشهادات و بالتكوين .. و قد تمثلت هذه القرارات فيمايلي:

(1) - تنظيم التعليم: في مرحلة التعليم الابتدائي لم تدخل عليه تغييرات بالنسبة لما عرف في المرحلة السابقة باستثناء تغيير تسمية امتحان السنة السادسة الذي أصبح يطلق عليه "امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط" في مرحلة التعليم المتوسط: و قد في جمع في متوسطات التعليم المتوسط (التي تم إنشاؤها) و التي شملت كل أنواع التعليم التي كانت تؤدي في الطور الأول من التعليم الثانوي و في الإكماليات التعليم العام و في إكماليات التعليم التقني و إكماليات التعليم الفلاحي تلك المؤسسات التي تسرع في إلغائها ابتداء من سنة 1970. و تنتهي

الدراسة فيها باجتياز شهادة الأهلية للتعليم المتوسط. شهدت هذه المرحلة استقلالية التعليم المتوسط و حذف التعليم التقني قصير المدى. و قد خصصت بعض مؤسسات التعليم المتوسط لاختيار البرامج الجديدة خلال فترة محددة تدوم 3 سنوات و التي تمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي كما أنشئ فرع جديد في امتحان شهادة التعليم الأساسي سمي شهادة التعليم الأساسي: الذي يتوج الدراسة في المؤسسات التجريبية. **- التعليم الثانوي:** يدوم 3 سنوات و ينتهي باجتياز متخلف شعب البكالوريا التي تؤدي إلى الجامعة.

(2) - البرامج: نشرت وزارة التعليم الابتدائي و الثانوي وثيقة تجمع كل عناصر برامج التعليم الابتدائي و ذلك سنة 1974 و قد أكدت الوثيقة على الطابع المؤقت للأحكام التي تضمنها. بالنسبة للطور الثاني تم الإبقاء على البرامج الفرنسية التي تأثر على الخيارات السياسية في حين بقيت الكتب المدرسية تستورد أو تطبع محليا بعد الحصول على الحقوق التأليف. و في هذه الفترة تكاثرت مؤسسات تكوين الأساتذة (إحداث المعاهد التكنولوجية للتربية) بدلا من المدارس العليا تلبية للطلب المتزايد للمدرسين و في الأخير أدت الأعمال المتصلة بالإصلاح إلى "خزان" من النصوص التشريعية و التنظيمية (أمرية 16 أفريل 1976 و خاصة الأمر 76/35 المؤرخ في 16/04/1976 و المراسيم التنفيذية له). و قد حددت هذه النصوص بشكل جلي الإطار العلم للإصلاح التربوي و ضبطت مجالات التدخل في الميادين التالية:

- البحث التربوي - إعداد الوسائل و البرامج التعليمية - تكوين المستخدمين التنظيم و المراقبة و التفتيش التربوي - التوجيه المدرسي - الخدمات الاجتماعية - الإدارة المدرسية.

المرحلة الثالثة: من 1980 إلى 1990

(1) - تنظيم التعليم: - التعليم الأساسي: ما يطبع في هذه الفترة أساسا هو: إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980.

و قد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج و الوسائل التعليمية لكل طور. و إذا تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية فإن فترة التمدرس الإلزامي تدوم تسع سنوات و تشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سابقا) و مدة الطور الثالث 3 سنوات و قد كانت مدته السابق 4 سنوات (التعليم المتوسط سابقا).

إن المدرسة الأساسية تم تصميمها لتكون وحدة تنظيمية شاملة لذا و لحد الساعة تجري محاولات على الصعيد التنظيمي ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة في إطار المدرسة الأساسية المندمجة (المأمن). و لكن هذا المشروع لم يستكمل لعدة أسباب.

- التعليم الثانوي: لم يشهد التعليم الثانوي في هذه المرحلة تحولات عميقة رغم أن التكفل به تم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي و التقني). و قد اقتصررت هذه التحولات على:

- بالنسبة للتعليم الثانوي العام: إدراج التربية التكنولوجية سنة 1985/1984 و تلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية و الفيزياء إلا أنه تم التخلي عنها سنة 1990/1989.

- إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية و رياضية، فن ...) ثم تم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية.

- فتح شعبة " العلوم الإسلامية " .

- **بالنسبة للتعليم التقني:** تطابق التكوين الممنوح في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.

- فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.

- إقامة التعليم الثانوي التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية و الذي ظل ساري المفعول من سنة 1984/1980.

- فتح شعب جديدة .

- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

- و في نهاية هذه المرحلة تم إدماج القسمين الوزارين المكلفين بالتربية في وزارة واحدة تدعى: وزارة التربية الوطنية و هي التسمية الحالية.

(2) - البرامج: من الجدير بالتنويه أن كل البرامج و الكتب المدرسية من السنة الأولى من التعليم الأساسي إلى السنة 9 أساسية تم إعدادها من طرف جزائريين و ذلك من مرحلة التصميم إلى مدرسة التوزيع على

مؤسسات التعليم، و قد كانت البرامج على شكل كتيبات في كل المواد التعليمية و ذلك في شهر ماي 1981 كما تعريب المضامين من جملة و الصهر على ضمان أداء و تأهيل أفضل مما يتماشى و آفاق التنمية المتسارعة.

- **المرحلة الرابعة: 1990 إلى اليوم:**

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين مست مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة و لقد توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة و مكثفة و غير منسجمة مع بعض الجوانب الناحية عن التحولات السياسية الاجتماعية التي عرفتها البلاد. و من هنا جاءت عملية تحقيق محتويات البرامج و التي تمت طيلة السنة الدراسية 1994/1993 و قد أدت إلى إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي.

إن أهم إجراء في هذه المرحلة تمت هو إدراج الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي (كلغة أجنبية أولى) و محاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي و التنظيمي و الإداري و المالي تنفيذا للمبادئ المنظمة للمدرسة الأساسية (راجع الأمرية و المراسيم التنفيذية لها). و هكذا أصبحت هيكلة التعليم الأساسي تنقسم إلى طورين متكاملين: الطور الأولين (ابتدائي) من السنة السادسة أساسي - الطور الثالث: من السنة السابعة إلى الاسعة أساسي.

و يبقى الطموح في تحقيق مدرسة أساسية مندمجة قائما و هو أحد الانشغالات التي تعني بها المصالح المعنية إلى يومنا هذا. و تتوج مرحلة التعليم الأساسي بـ (ش.ت.أ).

- بالنسبة للتعليم الثانوي: بعد اتخاذ الإجراءات لإعادة التنظيم التي أدرجت في الثمانينيات و التي تم التخلي عنها بسرعة فإن الجدوع المشتركة التي تم الاحتفاظ بها من 1994/1993 و التي يتكون منها التعليم الثانوي هي:

- الجذع المشترك علوم إنسانية - الجذع المشترك علوم - الجذع المشترك تكنولوجيا

ثم في نهاية 1993 نمت هيكله التعليم الثانوي كالآتي:
- جذع المشترك آداب - جذع مشترك علوم
و ابتداء من السنة الثانية ثانوي أصبح يحتوي على:
- جذع مشترك تكنولوجيا.

(1)- الشعب الأدبية:

- الآداب و العلوم الإنسانية.
- الآداب و العلوم الإسلامية.
- الآداب و اللغات الأجنبية.

(2)- الشعبة العلمية:

- علوم الطبيعية و الحياة.
- العلوم الدقيقة.

(3)- شعب التكنولوجيا و التسيير و الاقتصاد:

- الهندسة الميكانيكية.
- الهندسة الكهربائية.
- الهندسة المدنية.
- التسيير و الاقتصاد.

أما التعليم التقني يشتمل: الكهروتقني - الالكترونيكي - الصنع الميكانيكي - البناء و الأشغال الكيمياء - تقنيات المحاسبة.

كما تم تعديل طريقة الانتقال و التوجيه إلى التعليم الثانوي مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج شهادة التعليم الأساسي في حساب معدل الانتقال بمعامل (2).

البرامج: يرجع تاريخ البرامج المطبقة حاليا في الأطوار الثلاثة من التعليم الأساسي إلى الثمانينات عند الشروع في التنصيب التدريجي للمدرسة الأساسية و قد تم إعداد هذه البرامج خلال فترة قصيرة و لم تعرف أية مراجع عميقة باستثناء بعض التعديلات الجزئية التي مست برامج المواد الاجتماعية سنة 1989 ثم مجموع المواد سنة 1993 في إطار عملية تحقيق المحتويات. و قم إصدار طبعة جديدة (إعادة صياغة) سنة 1996 على مستوى التعليم الثانوي: إعادة هيكله التعليم الثانوي أملت ضرورة إعادة النظر في البرامج لتكييفها مع الأهداف الجديدة المسطرة. و هكذا جرت عملية صياغة جديدة للبرامج شملت سنوات الثانوي كلها تدريجيا.

- التطور الكمي العددي لقطاع التربية: إن المعطيات الإحصائية التي سأتطرق إليها في هذا الباب، تخص تعداد التلاميذ و المنشآت القاعدية و التأطير البيداغوجي و الميزانية فضلا عن الجوانب الخاصة بنشاطات الدعم التربوي كالبحت التربوي و المطاعم المدرسية. و هذه المعطيات تبين بصفة جلية التقدم الهائل الذي حققه قطاع التربية خاصة إذا قارنا إحصائيات السنة الدراسية 1998/1997 المتوفرة لدينا بإحصائيات 1963/1962. و قد نجم عن الطلب المتزايد للمجتمع بشأن التربية الذي زاد من حدته تفاقم نسب النمو الديمغرافي، ارتفاع التمدد و تطور الإمكانيات المخصصة له.

(1)- تعداد التلاميذ: منذ 1963/1962 شهدت فئة التمدد ارتفاعا يقدر معدلته السنوي بـ 6.55% مما يمثل زيادة يقدر معدلها بـ 190.000 تلميذا في العام من بينهم 92000 فتاة. و طبعا هذا التطور لم يكن منتظما فقد تراوح، حسب السنوات بين 70000 و 300000 تلميذا و تجدر الإشارة إلى أن نسبة الفتيات كانت تقدر بـ 36% من التعداد الإجمالي في 1963/1962 بينما قدرت عام 1998/1997 بـ 47.50%. و قد ارتفع عدد المتدربين الجدد ضمن المنظومة التربوية بشكل معتبر نظرا للانفجار الديمغرافي و إذا أحصينا عام 62

63/ بـ 254000 تلميذا يلتحق بمقاعدة الدراسة لأول مرة قدر عددهم سنة 1998/1997 بحوالي 726.000 بارتفاع التعداد ثلاث مرات.

بيد أنه لا يمكن تفسير الزيادة المعتبرة التي شهدتها القطاع بالمتدرسين الجدد وحدهم، بل برد هذا الارتفاع، تمديد فترة التمدرس الإلتزامي وإقامة الدارس في المناطق الأكثر عزلة و هكذا، أصبحت قريبة من الأسر، تأهيلا عن أهمية التكرار حيث لم يتم التحكم جيدا في انتقال التلاميذ من سنة إلى أخرى و من طور إلى آخر و

عليه لم تصل نسبة الانتقال إلى السنة السابعة إلى سقف 85% الذي تم تحديده منذ إقامة المدرسة الأساسية. و قد قدرت هذه في سنة 1998/97 بما يزيد بقليل عن نسبة 77% في حين قدرت عام 1963/1962 بحوالي 66% أما الانتقال إلى السنة الأولى ثانوي فقد قدرت نسبة القبول عام 1971/1970 بما يزيد عن 68%.

أما في سنة 98/97 فقد كانت 46.50% و بمقارنة بسيطة يمكن إدراك حجم الطور، تعداد التلاميذ المتدرسين كان عدد المتدرسين الإجمالي في السنة الدراسية 1963/62 هو: 808426 تلميذا. و كان عدد المتدرسين الإجمالي في السنة الدراسية 1998/97 هو 7435858 تلميذا.

2- التأطير البيداغوجي:

تلبية للطلب المتزايد للتدرس في الستينات ثم توظيف ممرنين يتمتعون بمستوى تأهيلي يقل عن مستوى شهادة الأهلية و مساعدين لهم مستوى الأهلية أو يعادلها و مدرسين، علاوة على ذلك فقد تم اللجوء إلى التعاون بهدف تحقيق تعريب التعليم. و هذا ما يفسر ضعف مستوى تأهيل المعلمين الجزائريين و ارتفاع نسبة المعلمين الأجانب في الستينات و السبعينات. و يتضح من خلال تحليلها لتطور التأطير أن نسبة 68% من معلمي الابتدائي الذين قدر عددهم غداة الدخول المدرسي 1963/62 بـ 20.000 كانوا أجانب أما اليوم فكلهم جزائريين بيد أنه لم يتم تحسين مستوى هؤلاء إلا بعد التوقف عن توظيف الممرنين و بالفعل فإن عدد المساعدين سنة 1998/97 هو: 17600 أهم من عددهم سنة 63/62 هو: 5300 و كان المدرسون لا يمثلون نسبة 7% من سلك معلمي الابتدائي بينما يمثلون اليوم 1998/97 إلى 93%.

لقد كان قطاع التربية الوطنية من أهم القطاعات التي توفر منصب شغل إذا أن الارتفاع العددي لسلك المعلمين كان يتم بمعدل 4500 مدرسا و 180 مساعدا إضافيا في السنة على مستوى التعليم الابتدائي أما على مستوى التعليم المتوسط فقد كان الارتفاع السنوي بمعدل 2800 من السنة على امتداد الفترة من 1963/62 و 1998/97. في حين قدر الارتفاع على مستوى التعليم الثانوي بحوالي 1500 أستاذا في السنة.

3- المنشآت و البناءات:

في الستينات تم إحصاء ما يزيد عن 33000 حجرة دراسة كانت تشكل حوالي 4900 مجمعا مدرسيا أو مدرسة ابتدائية أما على مستوى التعليم المتوسط أو الإكمالي، كان عدد الإكاليات يقل عن 380 مؤسسة أما عن التعليم الثانوي فقد أوصيت 34 ثانوية للتعليم العام و 5 ثانويات تقنية.

لقد شهدت هذه المنشآت ارتفاعا ملحوظا. إذا كانت حاضرة حجرة الدراسة تكبر كل سنة بـ 3300 إلى 3400 وحدة جديدة أي استلام 65 حجرة دراسة في الأسبوع!
و هذا منذ 1962 أما عن مؤسسات التعليم المتوسط فقد سجل ارتفاع سنوي بقدر معدله بـ 84 إكمالية أو مدرسة مما يعني استلام 7 مؤسسات في الأشهر و هكذا منذ 1963/1964.
أما فيما يخص المتاقن (ثانوية تقنية) فقد بلغ التزايد 6 متاقن في السنة و قد كانت هذه الزيادة ضعيفة و لكنها بعد منتصف الثمانينات شهدت ازدهارا كبيرا و إن معطيات التي سأوزها إن دلت على شئ فإنها تدل على التقدم المدهش الذي أحرزه التعليم في الجزائر على مستوى جميع أطوار التعليم.

التعليم الابتدائي: تم استحداث 15200 مدرسة ابتدائية. مجدد من الحجرات يقدر بـ 117000 حجرة دراسية.
التعليم المتوسط الإجمالي: تم استحداث 2800 اكمالية و مدرسة أساسية أي سبع مرات المؤسسات التي تم إحصاؤها في 1963/1964.

التعليم الثانوي:

* 870 ثانوية للتعليم العام أي 25 مدة عدد الثانويان التي ثم إحصاؤها في الستينات.
* 224 متقنة أو ثانوية تقنية أي حوالي 45 مدة عدد المتاقن التي ثم إحصاؤها في 1963/1962.
(4) - الأفواج التربوية: خلال الستينات تم إحصاء حوالي 33000 فوجا تربويا للطور الابتدائي بينما قدر عددها عام 1998/1997 بأكثر من 149000 مما يمثل زيادة سنوية يقدر معدلها بـ 3900 فوجا تربويا إضافيا في السنة.
أما عن التعليم المتوسط أو الاكمالي فقد قدرت هذه الزيادة بـ 1700 فوجا تربويا جديدا في السنة الواحدة. في حين تم إحصاء زيادة يقدر معدلها بأكثر من 800 فوجا في السنة في سنة 1970 على مستوى التعليم الثانوي العام كما أن التعليم الثانوي التقني فقد ارتفع عدد الأفواج التربوية بمعدل 100 فوج في السنة. إن هذا الارتفاع الهائل في عدد الأفواج التربوية الذي ولده التعداد المتزايد. استلزم اللجوء إلى عدد كبير من المدرسين و الأساتذة لضمان التأطير البيداغوجي.

(5) - الميزانية:

1-5 - تكلفة التلميذ الواحد: كانت التكلفة الخام للتلميذ الواحد عام 1964 بـ 548 دينار أي 130 ديناراً للتلميذ الواحد بالنسبة للاستثمار و 481 ديناراً للتلميذ الواحد من منظور تكاليف التسيير. بينما وصل الاستثمار سنة 1997 إلى 2400 دينار للتلميذ و 15000 ديناراً للتلميذ الواحد أيضا بالنسبة للتسيير. تمثل نفقات التربية للتلميذ الواحد إذا حالي 17400 دينار للتلميذ.
و قد تخطى إذا قارنا تكاليف التلميذ الواحد خلال 1997/1964 دون مراعاة نسب التضخم الذي أضحى الدينار يعاني منها. إذا تقدر نسبة تضخما لدينار ابتداء من عام 1970 بـ 3.44%.
2-5 - ميزانية التسيير: كانت ميزانية التسيير تمثل عام 1964 حوالي 550 مليون دينار أي 21% من ميزانية الدولة. و في سنة 1977 قدرت هذه الميزانية بـ 111.5 دينار أي أنها لا تمثل إلا 17% من ميزانية الدولة و تعد هذه النسبة أضعف النسب المسجلة منذ 1964. إن هذا الرابع من الحصة المخصصة لقطاع من ميزانية الدولة - و التي كانت تتراوح بين 20 و 30% من ميزانية الدولة قبل ذلك - يفسر الحالة المزرية التي تعاني منها المؤسسات التعليمية و نقص مختلف الوسائل التعليمية أما الفترات التي كانت فيها ميزانية التسيير معقولة فهي الممتدة بين 1967 ، 1974 و بين 1986 إلى 1994 .

3-5 - ميزانية التجهيز: كانت ميزانية التجهيز سنة 1964 حوالي 171 مليون دينار أي 15% من مدونة الاستثمارات للدولة بينما قدرت حصة الاستثمار في قطاع التربية سنة 1997 إلا بـ 6.54 % من الاستثمارات العمومية للدولة . مما يعادل حوالي 18 مليار دينار. إن هذا التدني في الاستثمار حيال قطاع التربية لا يمكن تبريره نظرا للنقص الكبير المسجل على مستوى المنشآت التربوية على صعيد التعليم الأساسي.

و تعتبر الفترات التي عرفت فيها ميزانية التجهيز حصصا معقولة مقارنة مع ميزانية الدولة هي تلك الممتدة بين 1969 و 1973 و 1984 و 1989 .
و قد عرفت الاستثمارات في قطاع التربية تدهورا متزايدا منذ عام 1990.

(6) الكتاب المدرسي والبحث التربوي: خلال سنة 1963/1962 قدر الدعم الممنوح للبحث التربوي و تطور الوسائل التعليمية و إنجازها بحوالي دينار واحد لكل تلميذ.

أما في 1998/1997 فقد قدر الغلاف المالي المخصص لهذا الأمر الجوهري 89 مليون من بينها 60 مليون للديوان الوطني للمطبوعات المدرسية مما يمثل 12 ديناراً للتلميذ الواحد. في حين تقدر الإعانة الممنوحة للبحث التربوي ما يقل عن 4 دنانير للتلميذ 60 مليون دينار جزائري تخصص لدعم إنتاج الكتاب المدرسي و هكذا نستنتج أن البحث التربوي لا يحظى بالعناية الكافية

7- المطاعم المدرسية: لقد تم إحصاء سنة 1964/1963 بـ 195000 مستفيداً من وجبات المطاعم المدرسية على مستوى التعليم الابتدائي و قد بلغ عددهم عام 1998/1997 بـ 561000 في 64/63 بلغت نسبة المستفيدين حوالي 19% من المتمدرسي تجدر الإشارة إلى ذروة التكفل تم تسجيلها عام 1982/1981. حيث تم إحصاء 1.2 مليون تلميذ مستفيد من وجبات المطاعم المدرسية أي بنسبة 38%. و نستنتج من ما سبق أن ارتفاع تعداد المتمدرسين و الجهود الجبارة التي بذلت في المجال إنجاز المنشآت التربوية و كذا الوسائل المالية الضخمة التي رصدتها الدولة قصد ضمان تأطير التلاميذ. كلها عناصر توحى بإرادة سياسية قواتها ديمقراطية التعليم التي أضحت اليوم واقعا ملموسا. بيد أنه مازال من الضروري أن تبذل جهود إضافية على مستوى الاستثمار في منشآت التربية لتعليم الأساسي (بأطواره الثلاثة) قصد القضاء على نظام الدوامين في الطورين الأولين من جهة، و تقليص حجم الفوج التربوي في الطور الثالث. إن هذه المنشآت الجديدة تساهم في ضمان نشاطات فنية و رياضية بصفة ملائمة كما تسمح بتحسين نوعية التعليم دون أن يكون لذلك انعكاسات على ميزانية التسيير لقطاع التربية. و كلما تحقق من إنجازات و تطور فإن النظام التربوي الجزائري ملزم بتحسين وضعه و تطوير أساسيه ليوكب المستجدات العالمية و ما حصل من تغيير على المستوى المحلي و ليستجيب لرغبات الأفراد و حاجات المجتمع الذي ما فتى يطمح إلى الرقي والازدهار.

الإشكاليات

هذه الإشكاليات تطرح عدة قضايا تتعلق بالموضوع ليتمكن أن تكون محل بحث و تقص للإستزادة بغية إثراء الموضوع و الايمان به و التمكن من جوانبه المختلفة.

- (1) يقول الخبراء أن التربية أصبحت تسبق التنمية.تتوسع في هذا المعنى؟
- (2) (2) يلعب الجهاز الإداري دورا هاما في المنظومة التربوية.أبحث عن وظيفة الإدارة في التربية و وضحه؟
- (3) لكل نظام تربوي بيئته الخاصة و محيطه الذاتي -توسع في هذا المعنى؟
- (4) واجهت المنظومة التربوية الجزائرية واقعا مزرريا إبان الاستقلال . ماهي أهم الإجراءات التي اتخذتها لمجابهة تلك الوضعية؟
- (5) منذ صدور أمرية 1976 و المنظومة التربوية الجزائرية تسعى إلى إقامة المدرسة الأساسية المندمجة " مأمّن " بمواصفاتها المحددة في النصوص المتسلسلة و لكن المشروع لم يكتمل . ماهي من رأيك الأسباب التي حالت دون تحقيق هذا المشروع الطموح؟
- (6) كانت المنظومة التربوية الجزائرية و مازالت على مستوى التنظير و رسم الغايات طموحه بل جيدة و لكن الواقع شيء آخر . ما هي أسباب ذلك؟
- (7) على ضوء ما قرأت في هذا الموضوع . هل يمكنك أن تلخص إيجابيات و سلبيات النظام التربوي في الجزائر و أسباب ذلك؟
- (8) لقد عرفت المراحل التي مرت بها المنظومة التربوية الجزائرية و الصعوبات التي اعترضها . و هناك حديث عن إصلاح هذه المنظومة . ما تصورك لهذا الإصلاح و ماهي شروط نجاحه؟

مراجع الموضوع

- (1) كتاب: التخطيط التربوي (عملياته- مداخله) للدكتور فاروق شوقي البوهي.
- (2) النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية الصادر من مديرية الدراسات القانونية و التقنيين و المنازعات المديرية الفرعية للتوثيق فيفري 1992.
- (3) وضعية قطاع التربية الوطنية. مسح شامل من 1962 إلى 1998 ديوان وزير التربية أفريل 1998.
- (4) المبادئ الأمة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي و ثقة " مشروع تمهيدي " أصدره المجلس الأعلى للتربية ديسمبر 1997.
- (5) رسالة المجلس: نشرة إعلانية دورية تصدرها عن المجلس الأعلى للتربية العدد التجريبي 1997.
- (6) المجلة الجزائرية للتربية: مجلة فصلية متخصصة تصدرها وزارة التربية العدد بـ 1995.

من إعداد المؤطر: العيد صالح
مدير إكمالية فرانتز فانون
قسنطينة